IJQK INTERNATIONAL JOURNAL OF AL-QURAN AND KNOWLEDGE

[THE POSITION OF IBN MAḌĀ' ON TRADITIONAL ARABIC GRAMMAR AND IMPACT OF THE REFUTATION]

اعتراض ابن مضاء على النحو العربي التراثي ومدى تأثّره في الدراسة النحوية

MOHD FADHLILLAH ABDUL PATAH[1]

[1]Kolej al-Quran Terengganu, Kampus Padang Midin, 21400 Marang, Terengganu, MALAYSIA.
Email: m.fadhli@kqt.edu.my

Received: 6 January 2021 *Accepted: 15 Febuary 2021* *Published: 22 March 2021*

Abstract

The study examines the position of Ibn Maḍā' on traditional Arabic grammar which is highlighted in his book "ar-raddu 'alā an-nuḥāh" which also contains views on the impact of refutation on the Arabic syntactic study. The appropriate method used to highlight the views from Ibn Maḍā' is the analytical study approach. The findings indicate that the refutation has no impact to the traditional Arabic grammar.

Keywords: *Position; Ibn Maḍā'; Šawqī Ḍayf; Traditional Arabic Grammar; Syntactic Study.*

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تحليلية عن موقف ابن مضاء من خلال كتابه "كتاب الردّ على النحاة" في النحو العربي التراثي، كما تكمن أهمية البحث في اكتشاف مدى تأثُّره في الدراسة النحوية. وبناء على هذا الأساس، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه المنهج الذي يتناسب مع طبيعة البحث في تحليل آراء ابن مضاء. ومما توصلت إليه الدراسة أن فكرة ابن مضاء في الردّ على النحاة كانت محدودة، وآراءه في تصنيف النحو تصنيفا جديدا لا تؤثر في الدراسة النحوية تأثيرا كبيرا.

الكلمات الدليلية: موقف، ابن مضاء، تأثّر، النحو العربي التراثي، الدراسة النحوية.

التمهيد

القضايا النحوية التي اعترض عليها ابن مضاء

يرى الباحث أن ابن مضاء قد أثار آراءه الاعتراضية التي احتُشدت في كتابه الضخم "الردّ على النحاة". ومن أبرز تلك الاعتراضات رفضه قضية العوامل والمعمولات التي تشيع داخلَ علم النحو العربي التراثي. ولعل أوّل من وضع

هذه القضية هو سيبويه بمقولته[١] المشهورة التي لم يوافقه فيها ابن مضاء "أمامك زيد". فذهب الكوفيون بأن الاسم الذي وقع بعد الظرف أو حروف الجر يرتفع به إذا تقدّم عليه، فتقول: "أَمَامَكَ زيدٌ"، فزيد مرفوع بالظرف، وخالفهم البصريون بأن "زيدٌ" مرفوع بالابتداء[٢]. وبالعكس، جاء ابن مضاء حيث يتأثر بفكرة ابن جني في بيان فسادهم، ويرى أن العامل هو المتكلم نفسُه، فقال ابن جني بعد أن يتحدث عن عامل لفظي وعامل معنوي: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسِه، لا لشيء غيره"[٣]؛ "لأن العوامل النحوية لم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع"[٤]. وأنكر ابن مضاء فكرة العامل والمعمول حيث يأتي بمثالٍ يدل على فسادِه في كتابه كقوله: "ضَرَبَ زيدٌ عمروا"، فكلمة "زيد" يُرفع بفعل "ضرب"، وكذلك كلمة "عمروا" متأثر به أيضا[٥]. وأكّد على إنكاره حيث يقوم على إبطال القول إبطالا عقلا وشرعا بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا، وعلى سبيل المثال كما يشترط النحاة: "أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا يُنصب "زيد" بعد "إن" في قولنا "إن زيدًا" إلا بعد عدم إن"[٦]. ونكتشف هنا، لا بُدّ من العامل في تأثير الألفاظ عند النحاة القدماء.

ورأى ابن مضاء أن النحو العربي يكثُر فيه تقدير العوامل المحذوفة، وهذه التقديرات نجدها كثيرة في القرآن الكريم وقد قعّدها النحاة. ويظهر ابن مضاء الندامة لأنهم خالفوا القرآنَ وأوقعوا أنفسهم في الحرام ويقول: "ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل، قد تبين بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم ... ومما يدل أنه حرام بالإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظٌ غيرُ المجمع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أحرى، لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها، ومن أجلها"[٧]. وواضح هنا ما يدل على أن ابن مضاء متمسّك بنزعته الظاهرية.

---

[١] المقولة المشهورة عند سيبويه تتعلق بقضية العوامل أُصدرت في كتابه "الكتاب" حيث يقول: "وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرقَ بين ما يَدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العاملُ – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب". راجع: سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (بيروت: دار الجيل، ط١، د.ت)، ج١، ص١٣.

[٢] انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: دار الطلائع، د.ط، ٢٠٠٩م)، ج١، ص٦١.

[٣] انظر: ابن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار (بيروت: عالم الكتاب)، ص١١٧.

[٤] انظر: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك (بيروت: دار النفائس، ط٥، ١٩٨٦م)، ص٧٨.

[٥] انظر: ابن مضاء، **كتاب الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف (القاهرة: دار المعارف، د.ط، د.ت)، ص٧٦.

[٦] المرجع نفسه، ص٧٨.

[٧] انظر: ابن مضاء، **كتاب الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ص٨٢.

لو كان الأمر كما جرى، فهناك اعتراضات ثلاثة نجدها في كتابه المتعلق بهذه التقديرات ومنها "محذوف لا يتم الكلام إلا به، حُذف لعلم مخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: "زيدًا" أي أعط زيدًا فتحذفه وهو مراد، وإن أُظهر تمّ الكلام به، ومن قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا[٨]﴾[٩]... والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة جدا، وهي إذا أُظهرت تمّ بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ"[١٠]. ففي ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾[١١]، والنحاة يزعمون أن فيها فعل محذوف تقديره احذروا نافةَ الله[١٢]. ووجدنا هذه القضية تُذكر في كتب نحوية وهي تتعلق بها، مثلا في "حمدًا وشكرًا" محذوف عامله، والتقدير فيه: أحمده حمدًا وأشكرك شكرًا[١٣]. وكذلك في "عجبًا وكرامةً" تقديره أعجب عجبًا وأُكرمك كرامةً[١٤].

ونجد ابن مضاء قد أشار أيضا إلى محذوف لا نحتاج أن نأتي به، وتركه أفضل، وظهوره عيب كقولك: "أزيدًا ضربته"، إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: ضربت زيدًا ضربته. واحتجّ البصريون إذ قالوا: "وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه"[١٥]. وأفسد ابن مضاء تلك الحُجّة وأتى ببيانه في حِلّ المشكلة بقوله: "وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن "ضربت" من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بد لزيد من ناصب، إن لم يكن ظاهرا فمقدر، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار. وهذا بناء على أن كل منصوب فلا بد له من ناصب! ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: "أزيدًا مررت بغلامه" وقد يقول القائل منا ولا يتحصّل له ما يضمر! والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع: كل منصوب فلا بد له من ناصب"[١٦].

ووجد الباحث في الإنصاف وجود إضمار الفعل المتعدي في المنادى عند النحاة حيث يقولون: "وإنما قلنا، إنه في موضع نصب لأنه مفعول؛ لأن التقدير في قولك "يا زيدُ" أدعو زيدًا، أو أنادي زيدًا، فلما قامت "يا" مقامَ أدعو عملت عمله"[١٧]. فابن جني سار على نفس المسلك[١٨]. فرفض ابن مضاء هذه القضيه ويزعم أن

[٨] خيرًا مفعول به منصوب بالفتح لمحذوف تقديره أنزل خيرا أي أوحي خيرا.

[٩] سورة النحل: ٣٠.

[١٠] انظر: ابن مضاء، المرجع نفسه، ص٧٨.

[١١] سورة الشمس: ١٣.

[١٢] انظر: ابن يعيش الصنعاني، **التهذيب الوسيط في النحو**، تحقيق: فخر صالح سليمان قرارة (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٩١م)، ص٢٣٤.

[١٣] انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: ح. الفاخوري (بيروت: دار الجيل، ط١، ١٩٨٩م)، ج٢، ص١٤٣.

[١٤] انظر: سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج١، ص٣١٩.

[١٥] انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، ص٨٥.

[١٦] انظر: ابن مضاء، المرجع نفسه، ص٧٩.

[١٧] انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، ص٢٧٩.

[١٨] انظر: ابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق: حامد المؤمن (بيروت: مكتبة نهضة العربية، ط٢، ١٩٨٥م)، ص١٦٩.

ظهوره يؤدي إلى تغيير المعنى إذ ينتقل أسلوبه الإنشاء إلى أسلوب الخبر[١٩]، كقوله: "يا عبدَ الله، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد الله، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره: أدعو أو أنادي، وهذا إذا أُظهر تغير المعنى وصار النداء خبرا"[٢٠].

ويستنتج الباحث أن النحاة كانوا يذهبون إلى أن فاء السببية، وواو المعية تنصب فعل مضارع بعدها بواسطة "أن" مضمرة في مثل قولنا "إيتنا فنكرمَك"، و"لا تأكل السمك وتشربَ اللبن". وهذه الفكرة تأتي من جهة المدرسة البصرية حيث تستدلّ بأن الواو والفاء أصلها حرف عطف، وتدخل حرف عطف أحيانًا في الأسماء وأحيانًا في الأفعال وهي لا تعمل، فأوجب بدخول "أن" مع الفعل في إعمالها[٢١]. وها هنا نقطة الانطلاق لابن مضاء في ردّها إذ رأى أن النحاة يقدّر "أن" مع الفعل بالمصدر وهو يؤدي إلى انحلال المعنى المراد على نحو "ما تأتينا فَتُحَدِّثَنا"، وهذه الجملة لها دلالتان: فالأول "ما تأتينا فكيف تحدثنا" أي الإتيان سبب الحديث، والثاني "ما تأتينا محدثًا" أي الفاعل يأتي ولا يتحدّث، فيقدّر النحاة كلي الفعلين بـ"ما يكون من إتيان فحديث"، واعلم، أن هذا التقدير لا ينسجم بتلك الدلالتين المذكورتين، فمعنى الجملة تكون معروفةً في نفس القائل ولو بدونه[٢٢]. وكان يرى ابن مضاء في "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" إذ تنصب الفعلَ الثاني فمعناه لا تجمع بينهما، وإذا ترفعه فمعناه أنّك تنهى المخاطب عن أكل السمك وتفرضه في شرب اللبن، وإذا تقعه في حالة الجزم فمعناه تنصبّ النهي على الجمع والتفرقة، ورأى أن معاني الكلمة لا تأتي من جانب العوامل المحذوفة بل تأتي من نفس المتكلم[٢٣].

وكان النحاة يرون أن الصيغة من الجار والمجرور قد تكون خبرًا أو صفةً أو صلةً أو حالًا على نحو "زيدٌ في الدار"، و"مررت برجلٍ من قريشٍ"، و"رأيت الذي في الدار"، و"رأى زيدٌ في الدار الهلال في السماء"، فيميل النحويون إلى تعليقها بمحذوف[٢٤] كقولنا "زيدٌ مستقِرّ في الدار"، و"مررت برجلٍ كائنٍ من قريش"، و"رأيت الذي استقرّ في الدار"، و"رأى زيدٌ في الدار الهلال كائنًا في السماء"؛ وذلك لأنهم متعصبون بقاعدةٍ نحويةٍ أُسّست كذلك، وهي لا بُدّ مِن عاملٍ يعمل في معموله إما أن يكون ظاهرًا أو مُضمرًا. وابن مضاء يرى أن العبارة سوف تُفهم سواء أكان بالإضمار أو بدونه؛ لأنها تتكوّن من اسمَين دالَين على معنيَين بينهما واسطة أي حرف جر[٢٥].

---

[١٩] الخبر هو كلامٌ يحتمِل الصّدقَ والكذبَ لذاته مثل "الكتاب نافع"، وأما الإنشاء هو كلامٌ لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا لذاته، قُسّم إلى قسمين: الإنشاء غير الطلبي يتكون من القسم والتعجم والرجاء، وأما الإنشاء الطلبي يتكون من الاستفهام والتمني والنداء. راجعْ: السيّد أحمد الهاشمي، **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، تحقيق: محمد التونجي (بيروت: مؤسسة المعارف، ط٤، ٢٠٠٨م)، ص٦٣-٨٥.

[٢٠] انظر: ابن مضاء، **كتاب الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ص٨٠.

[٢١] انظر: الأنباري، المرجع نفسه، ج٢، ص١٠٧-١٠٩.

[٢٢] انظر: ابن مضاء، المرجع نفسه، ص٧٨.

[٢٣] المرجع نفسه، ص١٢٨.

[٢٤] المحذوف في الحقيقة عند النحاة هو الخبر في مثل "زيدٌ مستقِرٌّ في الدار"، فالجار والمجرور متعلق بخبر محذوف أي مستقِرّ.

[٢٥] انظر: ابن مضاء، **كتاب الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ص٨٢.

وتمسّك ابن جني بهذا التقدير كقوله: "فإذا كان المبتدأ جثَّةً، ووقع الظرف خبرًا عنه، لم يكن ذلك الظرف إلا من ظروف المكان. تقول: (زيدٌ خلفك)، فزيد مرفوع بالابتداء، والظرف بعده خبرٌ عنه، والتقدير: زيدٌ مستقِرٌّ خلفَك" [٢٦].

ونلاحظ أن ابن مضاء ردّ على إحدى أفكار النحاة وهي تقدير الضمير المستتر في المشتقات، فلهم آراءهم في ذلك، تقول "زيدٌ ضاربٌ عمرَ"، فكلمة "ضارب" من المشتقات التي تضمن ضميرا مستترا؛ وسبب إضمار هذا الضمير؛ لأنهم يرون أن كلمة "ضارب" تدل على فعل الضرب غير واضح مَن فاعله وتحتاج إليه بإضماره. والسبب الثاني لأننا نجده في بعض الجملة نحو "زيد ضاربٌ هو وبكرٌ عمرَ"، ونلاحظ فيها أن الضمير ظهر عند العطف وكذلك أهمية وجوده في غير هذه الجملة[٢٧]. وابن مضاء يزعم أنه لا يستغني عن التقدير فيها لأن "ضارب" تدل على فعل وفاعله في ذاتها. وتعجب ابن مضاء من ذلك الرأي حيث يقول: "فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا؟"[٢٨].

وإذا أشرنا إلى القواعد النحوية التراثية، يُشترط أن الفعل لا بُدّ له من الفاعل، ولا يتقدّم الفاعل على الفعل[٢٩]. انطلاقا من ذلك،كان يقدر النحاة استتار الفاعل في فعل الذي وقع في محل خبر لمبتدأ على نحو "زيد قام"، وكما أبدى ابن هشام في قوله: "وقوع الفاعل بعد المسنَد، فإن وُجد ما ظاهره أنه فاعل تقدّم وَجَبَ تقديره الفاعل ضميرًا مستترًا، وكون المقدَّم إما مبتدأ في نحو: "زيد قام"، وإما فاعلا محذوفَ الفعل في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ[٣٠]﴾[٣١]" [٣٢]. ورفض ابن مضاء هذه الفكرة بتقديم أدلّةً منطقيةً ويقول: "ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في "يعلم" أن الفاعل غائب مذكر، ومن الألف في "أعلم" أنه متكلم، ومن النون في "نعلم" أنه متكلمون ... ووقع الاشتراك هنا كما وقع في "يعلم" وما أشبهه، بين الحال والمستقبل، وتعرف من لفظ "عَلِمَ" أن الفاعل غائب مذكر، وعلى هذا فلا ضميرَ لأن الفعل يدل بلفظه عليه، كما يدل على الزمان، فلا جاجة بنا إلى إضمار"[٣٣]. إضافة إلى ذلك، فما الحاجة إلى تقدير الضمير وتأويله إذا يسدّ في بالنا الدلالةَ من الفعل هي معرفة الحدث وفاعله؟ ولا نحتاج إليها في حالة فاعلٍ معلوما ومعروفا، ونكتفي في مثل "زيدٌ قام" أن نعتبر "زيد" فاعلا لفعل "قام"[٣٤].

---

[٢٦] انظر: ابن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق: حامد المؤمن، ص٧٤.

[٢٧] انظر: ابن مضاء، المرجع نفسه، ص٨٨.

[٢٨] المرجع نفسه.

[٢٩] انظر: ابن جني، المرجع نفسه، ص٧٩.

[٣٠] استجارك فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

[٣١] سورة التوبة: ٦.

[٣٢] انظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، تحقيق: ح. الفاخوري، ج٢، ص٥٢

[٣٣] انظر: ابن مضاء، **كتاب الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ص٩٢.

[٣٤] انظر: ابن مضاء، **كتاب الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ص٩٣.

وأما في باب التنازع، فسيبويه لم يضع موضوعا خاصا له، وكان يسميه تحت عنوان "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعَل بفاعله مثل الذي يفعَل به وما كان نحو ذلك"[٣٥]، على نحو "ضربتُ وضربني زيدٌ"، و"ضربني وضربتُ زيدًا"[٣٦]. وكان المبرّد يسميه بـ"باب من إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر"[٣٧]. فذهب البصريون بإعمال الفعل الثاني لأنه أقرب إلى الاسم، وأما الكوفيون فيتّجهون إلى إعمال الفعل الأول لأنه يقع في أوّل الكلام[٣٨]، وإذا أُعمل أحد العاملين فالفعل المهمَل سوف يكون فاعله مضمرًا[٣٩]. فابن مضاء لا يرفض هذا الباب كليّا ولكنه يقوم على تعديله؛ وذلك بأنه يستخدم عبارة "علّقتُ"[٤٠] بدلا من استعمال "أعملتُ" كقوله: "وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علّقت ولا أقول: أعملت"[٤١]. ودليل على اعترافه حينما يشرح عن اتفاقه مع الكسائي في تعليق المعمول بالفعل الثاني على حذف الفاعل في مثل "قام وقعد زيدٌ"، ولم يتفق مع الفرّاء حيث يزعم أن العامل في المعمول "زيد" الفعلان جميعا، وكذلك رفض ابن مضاء رأي البصريين حيث أنهم يعلّقون المعمول بالفعل الثاني على إضمار الفاعل[٤٢]. ويقترح ابن مضاء أن نستبعد صناعةَ النحاةِ التنازعَ في باب ظن وأعلم لأن شأنها في التقدير أصعب، وأنّ العرب لا يستخدمونها في كلامهم على نحو "ظننت وظنوني شاخصا الزيدِين شاخصِين" و"أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدِين العمرِين منطلقِين"[٤٣].

ورأى الباحث أن هناك علاقة وطيدة في باب الاشتغال بقضية العامل والمعمول، وقد عرّفه عباس حسن في النحو الوافي على هذا الحدّ: "أن يتقدّم اسم واحد ويتأخّر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة، أو يعمل في سببي للمتقدّم مشتمل على ضمير يعود على المتقدّم، بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذي يباشره العامل، ومن السبب وتفرّغ العامل للمتقدّم لعمل فيه النصب لفظًا أو معنًى (حكمًا) كما كان قبل المتقدّم"[٤٤]. ونجد أمثلته عند ابن يعيش كقوله: "فإذا قلتَ: زيدٌ ضربته– بالرفع، فالتقدير: زيدٌ ضاربٌ له أنت. وإذا قلتَ: زيدًا ضربته، فالتقدير: ضربتَ زيدًا ضربته، والفعل الثاني تأكيد للأول أو بدل منه"[٤٥]. وأما أركان الاشتغال فقد قسّمها النحاة

[٣٥] انظر: سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج١، ص٧٣.

[٣٦] المرجع نفسه.

[٣٧] انظر: المبرد، **المقتضب**، تحقيق: حسن حمد (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٩م)، ج٣، ص٣٦٦.

[٣٨] انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، ص٨٦.

[٣٩] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مكتبة دار التراث، د.ط، ٢٠٠٥م)، ج٢، ص١٢٥.

[٤٠] استخدم ابن مضاء عبارة "علقت" بدلا من "أعملت" لتدل على أنه لا يرتضي بقضية العمل.

[٤١] انظر: ابن مضاء، **كتاب الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ص٩٥.

[٤٢] المرجع نفسه.

[٤٣] المرجع نفسه، ص٩٨.

[٤٤] انظر: عباس حسن، **النحو الوافي**، (القاهرية: دار المعارف، ط٤، ١٩٧٣م)، ج٢، ص١٢٧.

[٤٥] انظر: الصنعاني، **التهذيب الوسيط في النحو**، تحقيق: فخر صالح سليمان قرارة، ص٣٩١.

إلى ثلاثة: مشغول عنه وهو الاسم المتقدم، ومشغول وهو الفعل المتأخر، ومشغول به وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة[٤٦]. وكان النحاة القدماء يضطربون فيه اضطرابا في وضع صور الاشتغال وأحكامه الإعرابي في مثل "زيدًا أكرمته" حيث يرى الكوفيون بأن "زيدا" منصوب بالفعل الذي نسبه الضمير؛ ونرى أن الضمير في موضع النصب وكذلك "زيدًا" تابعًا له. وذهب البصريون بأن فعلا مقدّرا ينصب الفاعل تقديره "ضربت زيدًا ضربته"؛ وأنهم جازوا إضماره اختفاءً بالفعل الظاهر عنه أي ضرب[٤٧]. ورأى ابن مضاء أن هذا الباب قد يعوّق فهم الدارسين إذ قال: "ومن الأبواب التي يظن أنه تعسر من أراد أن تفهيمها أو تفهمها، لأنها موضع عامل ومعمول، ولا داعية لي إلى إنكار العامل والمعمول، باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره"[٤٨]. وقام بعرْض آراء سيبويه والأخفش وغيرهما فيه على نحو "أزيدًا لم يضربه إلا هو"، و"أخواك ظناهما منطلقين" و"أأنت عبد الله ضربته"، ويزعم أن هذه الأمثلة لم تأت في العربية ولكنها جاءت من صناعة النحاة[٤٩]. وكان يدعو أيضا إلى استبعاد المحذوفات والمضمرات فيه وأَمر بالتمسّك بما استقَرّ من كلام العرب بدون التأويل، ويُقرّ قاعدةً سهلةً في وضع صيغ الاشتغال كلها، ومتى ترفع الاسم ومتى تنصبه؟ "وإن كان العائد على الاسم المقدّم قبل الفعل ضميرَ الرفع، فإن الاسم يرتفع، كما أن ضميره في موضع رفع، ولا يُضمَر رافع كما لا يُنصَب ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه إتباعا لكلام العرب"[٥٠]. وإذا كانت الصيغة تحتوى على ضميرَين أحدهما في موضع نصب وغيره في موضع رفع في مثل "أعبد الله ضرب أخوه غلامه"، فتختار في "عبد الله" النصب أو الرفع، فإن تراعي المرفوع رُفع، وإن تراعي المنصوب نُصب[٥١].

منهجية البحث

أما من ناحية المنهج فقد اختار الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على بعض الكتب النحوية التي تناقش عن تقعيد النحو العربي وتيسيره، فيقوم هذا المنهج على:

١. **المنهج الوصفي**: يقوم الباحث بجمع وبيان موقف ابن مضاء من بعض القضايا النحوية.
٢. **المنهج التحليلي**: يقوم الباحث بتحليل آراء ابن مضاء ومدى تأثره في الدراسة النحوية.

[٤٦] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج٢، ص٩٩.

[٤٧] انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، ص٨٥.

[٤٨] انظر: ابن مضاء، **كتاب الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ص١٠٣.

[٤٩] المرجع نفسه، ص١٢٢.

[٥٠] المرجع نفسه، ص١٠٦.

[٥١] المرجع نفسه.

نتائج البحث

مدى تأثير موقف ابن مضاء في الدراسة النحوية

جدول (١-٢): موضوعات النحو العربي التي اتفق عليها جمهور النحاة حسب التقسيمات الواردة في كتاب[٥٢] شرح ابن عقيل*[٥٣]

الرقم	الجزء	الصفحة	الموضوعات
١	١	١٤	الكلام وما يتألف منه
٢	١	٢٧	المعرب والمبني
٣	١	٧٥	النكرة والمعرفة
٤	١	١٠٠	العَلَم
٥	١	١١٠	اسم الإشارة
٦	١	١١٦	الموصول
٧	١	١٤٨	المعرف بأداة التعريف
٨	١	١٥٧	الابتداء ***[٥٤]
٩	١	٢١٥	كان وأخواتها
١٠	١	٢٤٦	الحروف المشبهة بليس (ما، ولات، وإن المشابهة بليس)
١١	١	٢٦٢	أفعال المقاربة
١٢	١	٢٨٠	إن وأخواتها
١٣	٢	٥	لا التي لنفي الجنس
١٤	٢	٢٢	ظن وأخوتها **
١٥	٢	٥٠	أعلم وأرى **
١٦	٢	٥٧	الفاعل**
١٧	٢	٨٦	النائب عن الفاعل
١٨	٢	٩٩	الاشتغال **
١٩	٢	١١٢	تعدّي الفعل ولزومه**

[٥٢] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

[٥٣] * اختار الباحث هذا الكتاب لأنه كتابٌ مُعتبرٌ شُرح فيه ألفية ابن مالك في النحو والصرف، وهو من أواخر الكتب النحوية الذي اعتبر الباحث أن تبويبه كامل.

[٥٤] ** هذه العلامة "النجمتان" تدلّ على الموضوعات التي ناقشها ابن مضاء في كتابه "الردّ على النحاة".

٢٠	٢	١٢٢	التنازع في العمل **
٢١	٢	١٣٢	المفعول المطلق **
٢٢	٢	١٤٤	المفعول له
٢٣	٢	١٤٩	المفعول فيه
٢٤	٢	١٥٨	المفعول معه
٢٥	٢	١٦٤	الاستثناء
٢٦	٢	١٩٠	الحال
٢٧	٢	٢٢٥	التمييز
٢٨	٣	٣	حروف الجر
٢٩	٣	٣٣	الإضافة
٣٠	٣	٦٨	المضاف إلى ياء المتكلم
٣١	٣	٧٢	إعمال المصدر
٣٢	٣	٨٢	إعمال اسم الفاعل
٣٣	٣	٩٣	إعمال اسم المفعول
٣٤	٣	٩٥	أبنية المصادر
٣٥	٣	١٠٤	أبنية اسم الفاعل واسم المفعول
٣٦	٣	١٠٩	الصفة المشبهة
٣٧	٣	١١٤	التعجب
٣٨	٣	١٢٤	نعم وبئس، وما جرى مجراها
٣٩	٣	١٣٥	أفعل التفضيل
٤٠	٣	١٤٨	النعت
٤١	٣	١٦٠	التوكيد
٤٢	٣	١٦٩	العطف
٤٣	٣	١٧٤	عطف النسق
٤٤	٣	١٩١	البدل
٤٥	٣	١٩٧	النداء **
٤٦	٣	٢١٧	الاستغاثة
٤٧	٣	٢١٩	الندبة

٤٨	٣	٢٢٣	الترخيم
٤٩	٣	٢٣١	الاختصاص
٥٠	٣	٢٣٣	التحذير، والإغراء **
٥١	٣	٢٣٦	أسماء الأفعال والأصوات
٥٢	٣	٢٤١	نونا التوكيد
٥٣	٣	٢٥٠	ما لا ينصرف **
٥٤	٤	٣	إعراب الفعل
٥٥	٤	٢٢	عوامل الجزم
٥٦	٤	٣٨	فصل في لو
٥٧	٤	٤٢	أما، ولولا، ولوما
٥٨	٤	٤٨	الإخبار بالذي، ولألف واللام
٥٩	٤	٥٤	العدد
٦٠	٤	٦٦	كم، وكأي، وكذا
٦١	٤	٦٨	الحكاية
٦٢	٤	٧٣	التأنيث
٦٣	٤	٧٩	المقصور والممدود
٦٤	٤	٨٣	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما
٦٥	٤	٩١	جمع التكسير
٦٦	٤	١١١	التصغير
٦٧	٤	١٢١	النسب
٦٨	٤	١٥٣	التصريف
٦٩	٤	١٦٩	الإبدال**
٧٠	٤	١٩٩	الإدغام
٧١	٤	٢٠٧	تصريف الأفعال

ومن هنا، يسعد الباحث أن يعرض الرسم البياني Pie Chart (انظر إلى شكل (١) دليلا على وجود فجوة بين آراء ابن مضاء وبين النحو العربي التراثي:

شكل (١): الرسم البياني إشارة إلى موقف ابن مضاء من النحو العربي التراثي

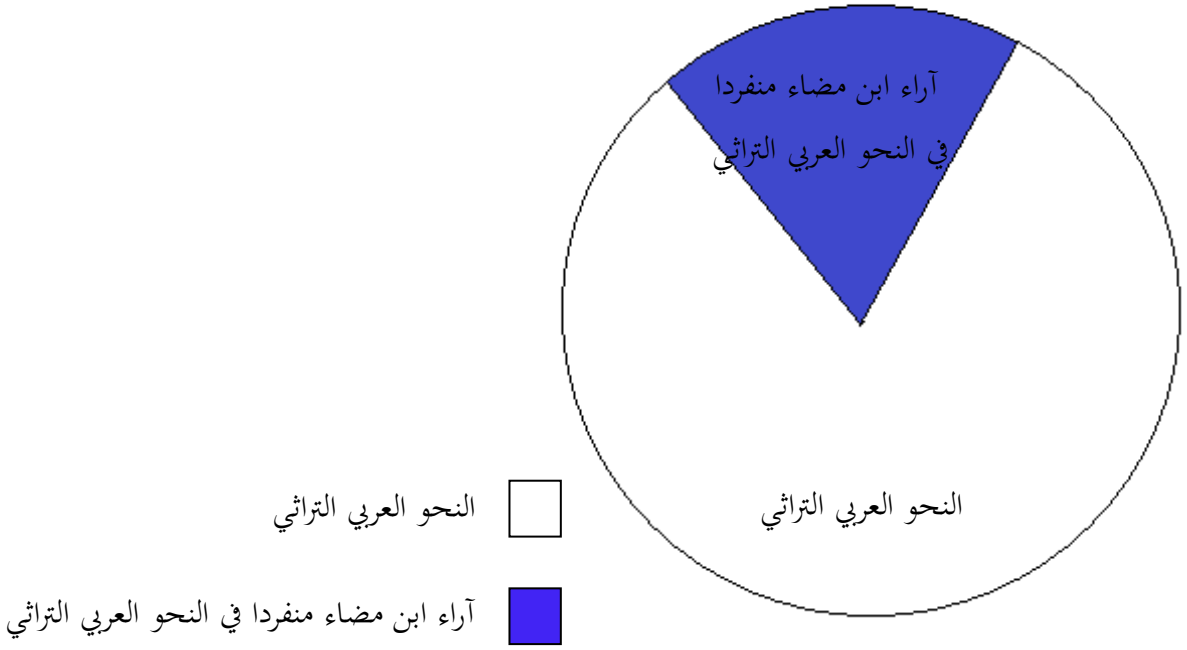

فيرى الباحث أن موقف ابن مضاء من القضايا النحوية محدود، وما هو الدليل؟ وإذا أشرنا إلى الرسم البياني في شكل (١)، نجدُ أنها تدلّ على اعتراض ابن مضاء تدور حول بعض القضايا فقط، وليس هناك أي نظرية جديدة عُرضت. وكان محدودا على ما ذهب إليه ابن مضاء في ردّ نظرية العوامل التي أرساها سيبويه في كتابه "الكتاب" مثل قوله: "وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرقَ بين ما يَدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العاملُ "[٥٥]. ويلاحظ أن العوامل في تأثير تغيير الحركات الإعرابية قُسّمت إلى لفظية ومعنوية وهي تتألف من الأسماء والأفعال والحروف والابتداء[٥٦]. وهذه النظرية هي نظريةٌ راسخةٌ قدّمها الخليل وتلاميذه من المدرسة النحوية البصرية؛ ولها مؤيدون من كبار النحاة من المدارس النحوية، وهم يشرحونها في كتبهم المتعددة من نظرية العوامل حتى تصل إلى حدّ النضج والثبات، وأنها تُدرس دراسةً طويلةً بدايتها من القرن الثاني الهجري حتى عصرنا اليوم.

وبالعكس، لما ذهب إليه ابن مضاء متأثّرا بابن جني إلى أن العامل هو المتكلم نفسه، وهذا المتكلم يرفع الكلمة وينصبها ويجرّها ويجزمها[٥٧]. وأيّد شوقي ضيف قول ابن مضاء[٥٨] حيث اتّهم النحاة القدماء بالمبالغة في

[٥٥] انظر: سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج١، ص١٣.

[٥٦] وذهب ابن السراج إلى أن "عبد الله" في جملة "عبد الله أخوك" يرتفع بالابتداء، و"أخو" يرتفع بالمبتدأ. وأما العامل من الأفعال على نحو "قام زيدٌ"، والفعل "قام" يرفع الفاعل "زيد". وأما العامل من الحروف في مثل "لم يذهبْ"، فكلمة "يذهب" مجزوم معمولها "لم". راجع: ابن السراج، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحين الفتلي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م)، ج١، ص٥١-٥٥.

[٥٧] انظر: ابن مضاء، **كتاب الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ص٧٧.

[٥٨] انظر: مقدمة **كتاب الردّ على النحاة** لابن مضاء، تحقيق: شوقي ضيف، ص٤٥.

وضع هذه القضية بكثرة التأويلات والتقديرات[٥٩]، ثم أشار شوقي ضيف إلى بعض الأمثلة لتدلّ على مدى فساد قضية العوامل في مثل قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[٦٠]، والنحاة يقدّرون العامل فيها تقديره "أنزل خيرا"[٦١]. وقدّم شوقي ضيف مثالا آخر على فساد نظرية العوامل يتعلق بباب النداء[٦٢]، وزعم النحاةُ أن "عبد الله" في "يا عبد الله" مفعول به لفعل محذوف تقديره "أدعو"، ورفضه شوقي ضيف لأن هذا الحذف يغيّر دلالة الجملة من أسلوبها الإنشائي إلى الأسلوب الخبري[٦٣]. ويبدو أن النحاة يأتون بقضية حذف العامل في الجملة لإعطاء المتكلّم الفهم فيها ولإبعاد الغموض؛ وإذا سأل السائل "ماذا علّم المعلّم؟"، فتقول "القرآنَ"، وكلمة "القرآن" لا بد لها عامل النصب يعمل فيها تقديره "علّم القرآنَ"، وهذا التقدير يقوّي دلالة الصيغ.

ومن آرائه الأخرى ما يتعلق بباب واو المعية، وباب فاء السببية[٦٤]، فذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع بعدهما ينتصب بأن مضمرة، وذلك في مثل "ما تأتينا فتُحَدِّثَنا"، وكلمة "تحدث" منصوب بأن مضمرة محذوفة، وأما واو المعية فمثالها نحو "لا تأكل السمك وتشربَ اللبن"، والبصريون يقدّرون "أَنْ" فيها فتقول "لا تأكل السمك وأن تشربَ اللبن"[٦٥]. وإذا تأمّلنا في هذين البابَين، كان ابن مضاء يردّ بعض الآراء المتعلقة بهما من جهة المدرسة البصرية فقط، ويبدو أن آراءه تشبه آراء الكوفيين، وذلك واضح إذا أشرنا إلى كتابه "كتاب الرد على النحاة" حيث يشرح أن الفعل المضارع الذي يقع بعد فاء السببية قُرئ بالنصب إذا وقع في جواب الأمر نحو "أعطني فأشكرَك"، وجواب النهي نحو "لا يعصِ زيد الله فيعاقبَه"، وجواب النفي نحو "ما يأتيني زيد فأعطيَه"، وجواب الاستفهام نحو "أتأتينا فنحدثَك"، وكذلك في جواب التمني، وجواب العرض، وجواب التخصيص، وجواب الدعاء[٦٦]. وأما الفعل المضارع الذي وقع بعد واو المعية فقُرئ بالنصب إذا كان معنى الواو معنى مع، وإذا

[٥٩] المرجع نفسه، ص٢٥.

[٦٠] سورة النحل: ٣٠.

[٦١] انظر: مقدمة **كتاب الردّ على النحاة** لابن مضاء، تحقيق: شوقي ضيف، ص٢٦.

[٦٢] ذهب ابن يعيش إلى أن النداء هو الدعاء أو التصويت، فتقول: "ناديت فلانًا" أو "دعوت فلانا". وهناك قضية أخرى متعلقة بالحذف، وهي حذف اسم المنادى إذا أدخل حرف النداء على "لَيْتَ" في مثل ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾، والتقدير لهذه الأية هو "يا قوم ليتني". راجع: الصنعاني، **التهذيب الوسيط في النحو**، تحقيق: فخر صالح سليمان قرارة، ص١٨٧.

[٦٣] انظر: مقدمة **كتاب الردّ على النحاة** لابن مضاء، تحقيق: شوقي ضيف، ص٢٧.

[٦٤] وفي باب واو المعية، كان الكوفيون يزعمون أن الفعل المضارع في "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" منصوب على الصرف، وهم يحتجون بألا يجوز تكرار لا الناهية إذا قصدتَ معنى مع. وأما البصريون فهم يعتمدون على أنه منصوب بأن مضمرة، وعُمَرَ الجرمي يصرّح بأن الواو هي الناصبة بنفسها. وفي باب فاء السببية، فالفعل المضارع ينتصب بالفاء إذا وقع في جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، وهذا رأي الكوفيين. وأما رأي البصريين فإن الفعل المضارع ينتصب بأن مضمرة. والفاء هي الناصبة بنفسها على رأي عُمَرَ الجرمي. راجع: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج٢، ص١٠٧-١٠٩.

[٦٥] انظر: مقدمة **كتاب الردّ على النحاة** لابن مضاء، تحقيق: شوقي ضيف، ص٣٤.

[٦٦] انظر: ابن مضاء، **كتاب الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ص١٢٣-١٢٥.

رُفع الفعل المضارع في "لا تأكل السمك وتشربُ اللبن" فمعناه النهي عن أكل السمك والأمر بشرب اللبن[٦٧]. ويمكن القول بأن هذه الفكرة عند ابن مضاء تشبه فكرة الكوفيين من ناحية تغيير معاني التراكيب يؤثر على تغيير الحركات الإعرابية كما قال شوقي ضيف: "وكل ذلك يدلل به ابن مضاء على نظريته[٦٨] وهي أن حركات الإعراب لا تأتي للدلالة على عوامل محذوفة، وإنما تأتي للدلالة على معانٍ في نفس المتكلم"[٦٩]. ورأى الباحث أن من أسباب تأثّره بالكوفيين لأن الأندلسيين المتأخرين تأثروا بالنحو الكوفي أكثر من النحو البصري[٧٠].

وأشار ابن مضاء إلى فساد آراء النحاة المتعلقة بعوامل محذوفة في المجرورات. وذلك زعم النحاة أن المجرورات لا بد لها من عامل يعمل فيها كما صرّح عبده الراجحي أن النحاة يقدّرون في "زيدٌ في البيت" أو"زيدٌ عندك" خبرًا محذوفًا تقديره "زيدٌ استقرّ في البيت" أو "زيد استقرّ عندك"[٧١]. وابن مضاء لم يوافق على تلك التأويلات حيث يزعم أن الكلام تام ومفهوم بدون التقدير[٧٢]، وهذا الاعتراض يبني على أساس منطقي عقلي[٧٣]. وصرّح فساد قضية استتار الضمير في المشتق، وفي جملة "زيدٌ ضاربٌ عمرًا"[٧٤]، قدّر النحاة فاعلًا مستترًا تقديره "هو"، وزعم أن كلمة "ضارب" لا تحتاج إلى إضمار الضمير لأنها تدلّ على الصفة وموصوفها في ظاهرها[٧٥]. وأما قضية استتار الضمير في الفعل، فنهى عن استتاره كما وجدنا في "زيدٌ قام"[٧٦]، والنحاة يعربون كلمة "زيد" بمبتدأ، وكلمة "قام" بفعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر تقديره هو[٧٧]. وسبب اعتراضه لهذه القضية لأن المتكلم يستطيع أن يدرك في مثل الفعل "يَعْلَمُ" أن الفاعل غائبٌ مذكرٌ، وكذلك في الفعل "قام" على أنه يدلّ على الضمير يعود إليه بنفس مادته[٧٨]. ويدرك الباحث أن ابن مضاء في هذه القضية ردّ البصريين فقط، وفكرته متشابهة برأي الكوفيين من حيث عدم استخدام قضية استتار الضمير في الفعل[٧٩].

---

[٦٧] المرجع نفسه، ص١٢٧.

[٦٨] نظرية ابن مضاء في باب واو المعية.

[٦٩] انظر: مقدمة **كتاب الردّ على النحاة** لابن مضاء، تحقيق: شوقي ضيف، ص٣٤.

[٧٠] انظر: شوقي ضيف، **المدارس النحوية** (القاهرة: دار المعارف، ط٦، ١٩٩٥م)، ص٢٨٩.

[٧١] انظر: عبده الراجحي، **التطبيق النحوي** (عمان: دار المسيرة، ط١، ٢٠٠٨م)، ص٣٦٧.

[٧٢] انظر: ابن مضاء، المرجع نفسه، ص٨٧.

[٧٣] انظر: محمد عيد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث** (القاهرة: عالم الكتاب، ط٦،١٩٩٧م)، ص٢١١.

[٧٤] انظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج٣، ص١١١.

[٧٥] انظر: مقدمة **كتاب الردّ على النحاة** لابن مضاء، تحقيق: شوقي ضيف، ص٢٨.

[٧٦] المرجع نفسه، ص٣٠.

[٧٧] انظر: الراجحي، **التطبيق النحوي**، ص١١٩.

[٧٨] انظر: مقدمة **كتاب الردّ على النحاة** لابن مضاء، تحقيق: شوقي ضيف، ص٣٠.

[٧٩] أن النحويين من المدرسة الكوفية أجازوا تقديم الفاعل على المسند إليه كما في "زهير قام"، واعتقدوا أن "زهير" فاعل لفعل "قام" مقدم عليه. وأما البصريون فهم منعوا ذلك. راجع: مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية** (القاهرة: دار الحديث، د.ط، ٢٠٠٥م)، ص٣٥٤.

ويلاحظ الباحث أن موقف ابن مضاء في باب التنازع دليلٌ على أنه لا يرفض نظرية العوامل عند النحاة رفضًا تامًّا، وذلك مستمد من قوله: "وأنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا أن أقول: علّقتُ ولا أقول: أعملتُ"[٨٠].

وفي مثل "قام وقعد زيدٌ" قد علّق ابن مضاء الفاعل "زيد" بالفعل الثاني، وأنه يوافق رأي الكسائي[٨١] على حذف الفاعل في الفعل الأول[٨٢]، وهذا يعني أن ابن مضاء يخالف البصريين حيث إنهم أعملوا الفعل الثاني على إضمار الفاعل في الفعل الأول[٨٣]. وواضح هنا أن اختلاف ابن مضاء مع النحاة يرتبط باستعمال المصطلح فقط، فابن مضاء يستخدم مصطلح "تعليق"، والنحاة يستخدمون مصطلح "إعمال".

ولاحظ الباحث أن ابن مضاء رفض تقدير العوامل في باب الاشتغال[٨٤]، وذلك في مثل "زيدًا ضربته"، فالنحاة يقدرون عاملَ النصب في "زيدا" تقديره "ضربت زيدًا ضربته"[٨٥]. وما يريد ابن مضاء في هذا الباب إذ قال: "وإن كان العائد على الاسم المقدّم ضميرَ الرفع، فإن الاسم يرتفع، كما أن ضميره في موضع رفع"[٨٦]. والقول هذا يشبه ما ذهب إليه الكوفيون حيث إنهم يعتمدون على الاسم المقدّم في مثل "زيدًا ضربته" منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذلك لأن الهاء هو الأهمّ في المعنى، فعلى الاسم أن يكون منصوبا به[٨٧]. واقترح ابن مضاء أن يُحذف بعض المسائل في هذا الباب وزعم أنها من صناعة النحاة على نحو "أزيدا لم يضربه إلا هو"، و"أخواك ظناهما منطلقين"، و"أأنت عبد الله ضربته"[٨٨]. وأدرك الباحث أن هذه المسائل المصنَّعة هي مسائل غير مهمّة، ولا يستخدها الدارسون استخدامًا شائعًا في دراسة النحو العربي.

---

[٨٠] انظر: ابن مضاء، **كتاب الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ص٩٤.

[٨١] هو علي بن حمزة أبو الحسن الأسدي، وُلد بالكوفة في عام ١١٩هـ، وهو من أحد الأئمة القرّاء من أهل الكوفة وإمام مدرسة النحوية الكوفية، لُقّب بالكسائي لأنه ملازمة في لبس كساء، وتوفي سنة ١٨٩هـ بالري. راجع: القِفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: مكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٤م)، ج٢، ص٢٥٦-٢٦٠.

[٨٢] انظر: ابن مضاء، المرجع نفسه، ص٩٥.

[٨٣] اختار البصريون إعمال الفعل الثاني لأن ذلك الفعل أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، ودليل على ذلك في مثل "خشنت بصدره وصدرِ زيد" هم يختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون إعمال الفعل فيه لأن الباء أقرب. راجع: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، ص٩٢.

[٨٤] الاشتغال هو "أن يتقدم اسم على عامل من حقّه أن يعمل فيه لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره، أو بما يتصل بضميره، نحو: الهلالَ رأيته. أو هو تركيب يتقدّم فيه اسم ويتأخر فعل، يشتغل عن نصب الاسم بنصب ضميره مباشرة". راجع: عاطف فضل محمد، **النحو الوظيفي**، (عمان: دار المسيرة، ط١، ٢٠١١م)، ص٤٦٥.

[٨٥] انظر: ابن عصفور، **المُقَرّب ومعه مُثُل المُقَرّب**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م)، ص١٣١.

[٨٦] انظر: ابن مضاء، المرجع نفسه، ص١٠٦.

[٨٧] انظر: الأنباري، المرجع نفسه، ص٨٥.

[٨٨] انظر: مقدمة **كتاب الردّ على النحاة** لابن مضاء، تحقيق: شوقي ضيف، ص٣٢.

وابن مضاء لا يعلل الأحكام الموجودة الثابتة في النحو كما أنه لا يعلل الأحكام القطعية في الشريعة الإسلامية[٨٩]. ولكن ابن مضاء يركز اعتراضه على العلل الثواني والثوالث فقط، ولا يُلغي العلل الأول في مثل السؤال عن لم رُفع "زيدٌ" في "قام زيدٌ"، فتقول لأنه فاعل، وهذا الجواب يساعد الدارس على معرفة أن كلَّ فاعلٍ مرفوع، وأما السؤال الثاني فهو لم رُفع الفاعل؟ وهذا السؤال لا يستغني عنه، والأفضل أن تقول كذا نطقت به العرب[٩٠]. واكتشف الباحث أن ابن مضاء يتجه إلى ما اتجه إليه الكسائي الكوفي في هذه القضية، وذلك كما قال مهدي المخزومي: "وليس من قبيل المصادفة أن يرى ابن مضاء أنّ من الصواب أن يقال لمن سأل عن علة رفع الفاعل: كذا نطقت به العرب، فقد سبقه الكسائي إلى مثله، فقال حين سُئل عن "أي" وعن اختلاف أحوالها، وتعليل ذلك الاختلاف: أي كذا خُلقت"[٩١]. واللغة العربية هي لغة عميقة ودقيقة في أسلوبها، وكل التغيّرات في الحركات الإعرابية لها أسبابها الخاصة، فأتى النحاة ببعض التأويلات من العلل الأولى والثواني والثوالث ليؤكّدوا حجّتهم في سبب تغيير الحركات الإعرابية من المعربات.

وأبان ابن مضاء في إلغاء القياس[٩٢] لأن النحاة يقيسون شيئا غير موجود حكمه في الأصل. وذلك قياسهم في إعراب الفعل المضارع، وهذا الفعل يُقاس على الاسم لعلّتين، وجعلوا الاسم أصلا والفعل فرعا. فالعلة الأولى أن الاسم مثل "رجل" يقبل الاختصاص فتقول "الرجل"، وكذلك الفعل "يذهب" نختصّه بالاستقبال فتقول "سوف يذهب". والعلة الثانية، أن الاسم والفعل يقبل أن يدخل عليهما لام الابتداء فتقول "إن زيدً لقائم" و"إن زيدًا ليقوم". وردّ شوقي ضيف ذلك النوع من القياس، وما يريده هنا أن يكون في الاسم والفعل أصلا جميعا ودعا إلى استبعاد القياس غير مفيد[٩٣]. ويلاحظ الباحث أن ابن مضاء لم يرفض القياس رفضًا شاملاً، وهنا نشير إلى قول ابن مضاء في باب التنازع: "فإن قيل: النحويين لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف، والأحوال، والمفعولات من أجلها، والمفعولات معها، والتمييزات، فهل تُقاس هذه المفعولات بها أو لا تقاس؟ ... والأظهر أن لا يُقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يُسمَعَ في هذه كما سُمع في تلك"[٩٤]. وهذا القول واضح أن ابن مضاء لا يردّ القياس ردًّا كاملًا، وأنه يوافق بهذه القضية على أساس السماع، وهو أخْذ ظواهر اللغوية من أفواه العرب أو النصوص العربية.

[٨٩] والحكم في ترك الصلاة حرامٌ، ولا يُحتاج إلى السؤال عن لم حرُّم، وكذلك في أن كل فاعل مرفوع، ولا يُحتاج إلى السؤال عن لم رُفع الفاعل.

[٩٠] انظر: مقدمة **كتاب الردّ على النحاة** لابن مضاء، تحقيق: شوقي ضيف، ص٣٦.

[٩١] انظر: مهدي المخزومي، **الدرس النحوي في بغداد** (بيروت: دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٧م)، ص١٨٤.

[٩٢] القياس النحوي كما عرّفه ابن الأنباري هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. راجع: عيد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، ص٦٨.

[٩٣] انظر: مقدمة **كتاب الردّ على النحاة** لابن مضاء، تحقيق: شوقي ضيف، ص٣٩.

[٩٤] انظر: ابن مضاء، **كتاب الردّ على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ص١٠١-١٠٢.

والدعوة الأخيرة التي وجدها الباحث في "كتاب الرد على النحاة" هي إلغاء التمارين[٩٥] غير العملية. وهذه التمارين قد ردّها ابن مضاء لأنها ليست مفيدة وهي من اختراع النحاة. وأنهم يختبرون الكلمات بعضها بعضا، وذلك في مثل قولهم في كلمة "البيع"، وهي تصلح أن تقول فيها "بُوع" لأن الياء سُكّنت وضُمّ ما قبلها فقلبت واوا، وتقول "بِيع" لأن الياء سُكّنت وضُمّ ما قبلها، فقلبت الضمة كسرةً[٩٦]. ووافق الباحث رأي ابن مضاء أن هذه التمارين لا تعطي الدارسين فائدة كثيرة واكتفينا بالاعتماد على الأوزان الموجودة في كتب الصرف بدون إتيان بهذه الاختراعات.

ومن كل ما تقدّم، يرى الباحث أن الاعتراضات على النحاة لدى ابن مضاء تقتصر على بعض القضايا فقط، وهي قضايا محدودة. وما فاجأنا أن آراء ابن مضاء كانت أكثرها مشابهة لآراء النحويين الكوفيين في مثل باب فاء السببية، وباب واو المعية، وباب استتار الضمير في الفعل، وباب التنازع، وباب الاشتغال، وباب التعليل. وأما باب القياس فابن مضاء لا يردّه ردًا كلّيًا بل يقتصر رأيه على قياس شيء بشيء موجود من النصوص العربية أو من أفواه العرب. وكأنّ جهود ابن مضاء استمرار لجهود الكوفيين في الاختلاف مع آراء البصريين في النحو العربي؛ ورفضهم رفضًا صراحةً ولم يأت بشيءٍ جديدٍ، وكما زعم مهدي المخزومي أن ابن مضاء هو شعار في حمل ما ترك الكوفيين، ولكنهم لم يدعوا دعوةً صراحةً في ردّ البصريين[٩٧]. وأما من ناحية عنوان كتابه "كتاب الردّ على النحاة"، فيمكن القارئ سيفهمُ منه على أن ابن مضاء ردّ النحاة القدماء كلّهم، وفي حين أن اعتراضاته تدور حول بعض القضايا وأكثرها تشبه ما ذهب إليه الكوفيون في النحو العربي. ولعلنا لا نبعد إذا قلنا أن ذلك العنوان المكتوب لا يناسب الآراء التي قدّمها ابن مضاء في تلك القضايا النحوية.

إضافة إلى ذلك، فهناك مِن المؤيدين المحدثين لنظرية العوامل، ويبدو أن هذا التأييد استدلّ على أن نظرية العوامل لها قيمة علمية كبيرة حتى عصرنا اليوم ولها مدّعمون مستمرّون دافعين على هذه النظرية. وذلك كما ذهب محمد عرفة حيث يزعم أن العرب تمسكوا في التمييز بين المعاني التي تتداخل على الأسماء بالحركات، وكانوا يعتمدون على أن الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، ودليل الفاعلية هو إظهار المتكلم الاسم الرفع، ودليل المفعولية هو إظهار المتكلم الاسم النصب، ودليل الإضافة هو إظهار المتكلم الاسم الجر[٩٨]. ويشرح رأيه حيث يقول: "هذه المعاني التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ليست تحدث في الكلمة

[٩٥] تكثر التمارين في بعض كتب نحوية عند النحاة القدماء، ومثالها كما أشار سيبويه في كتابه "الكتاب" في باب "هذا باب تقلب فيه الياء واوا" فيقول: "وذلك قولك في فُعَلٍ من كِلْتُ كولَلٌ، وفُعِلِ إذا أردت كُولِلَ، ولم تجعل هذه الأشياءَ بمنزلة بِيضٍ وقد بيع، حيث خرجت إلى مثالها لبُدها من هذا، وصارت على أربعة أحرف، وكان الاسم منها لا تحرَّك ياؤه ما دام على هذه العدّة، وكان الفعل ليس أصل يائه التحريك. فلما كان هذا هكذا جرى فِعْلُه في فُعِلَ مَجرَى بُوطِرَ من البَيْطَرَة، وأيقن يوقِن وأُوقِنَ". راجع: سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج٤، ص٣٧٥.

[٩٦] انظر: مقدمة **كتاب الردّ على النحاة** لابن مضاء، تحقيق: شوقي ضيف، ص٤٣.

[٩٧] انظر: المخزومي، **الدرس النحوي في بغداد**، ص١٨٤.

[٩٨] انظر: محمد أحمد عرفة، **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة** (مصر: مطبعة السعادة، د.ط، د.ت)، ص٨٠.

اعتباطا ولا بالتحكم، بل هي حادثة من وقوعها في الجملة، ومن مركزها فيها، فمحمد ومحمود مثلا، ليس فيها معنى الفاعلية والمفعولية قبل أن يدخلا في التركيب ... فإذا دخلا في التركيب، وقيل (قتل محمد محمودا) حدثت فيهما من المعاني ... فالفعل الذي هو (قتل) أحدث الفاعلية في (محمد) والمفعولية في (محمود)، والفاعلية تقتضي المتكلم أن يحدث رفعًا في (محمد)، وأن يحدث نصبًا في (محمود)، وعلى هذا القياس قيمكننا أن نقول: إن ما يسميه النحاة عوامل قد أحدث المعنى الذي اقتضى الإعراب"[٩٩]. ويدرك الباحث أن الكلمات تحدث بعضها بعضا، وكل كلمة تعطي وظيفتها المستقلة على نحو الفعل يحدث في الفاعل والمفعول، فالفاعل حكمه الرفع، والمفعول حكمه النصب، وهذا هو من أسس نظرية العوامل.

وعلى هذا الغرار، قد صرّح عبده الراجحي أن نظرية العوامل تشابه بالمنهج النحوي التحويلي[١٠٠]، وذلك لأن التحويليين يربطون بين البنية العميقة والبنية السطحية، والبنية العميقة هي العملية العقلية أو الناحية الإدراكية، ويزعم أن هذه البنية العميقة تُدرس في فهم العلاقات يعتبرها عبده الراجحي علاقات للتأثر والتأثير[١٠١]. وقدّم مثالا في التالي[١٠٢]:

1 - That Martin will fail his linguistics course likely.
2 – Martin is likely to fail his linguistics course.

ويجعل التحويليون كلمة "likely" عاملا لأنها تسيطر على الجملة كلّها وهي مؤثرة في نظم الكلام حتى يؤدي إلى دلالة معينة[١٠٣]. وأبان عبده الراجحي صحة نظرية العوامل وارتباطها بالمنهج التحويلي كقوله: "والحق أن قضية العامل – في أساسها– صحيحة في التحليل اللغوي وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي التراثي"[١٠٤].

وأما عباس محمود العقاد فهو يرى أن قضية العامل هي قضية مهمّة جدا في علم النحو العربي لأنها ترتبط بأسباب الحركات على أواخر الكلمات، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء. وكان العقاد يصرّح بأن النحو جميعه يقوم على اختلاف الحركات على أواخر الكلمات، بحسب اختلاف عواملها الظاهرة أو المقدرة[١٠٥]. وقدّم مثالا عن الموضع الذي يرفع فيه الفعل ليؤكّد على صحة وجود العامل كقوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا

---

[٩٩] المرجع نفسه، ص٨٠-٨١.

[١٠٠] المنهج النحوي التحويلي قد أسّسه أفرام نوعم تشومسكي، وُلد في فلادلفيا سنة ١٩١٨م. وتأليفه الأول هو كتاب " Syntactic Strucutres". راجع: الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، (بيروت: دار النهضة العربية، د.ط، ١٩٨٦م)، ص١٠٩-١١٠.

[١٠١] المرجع نفسه، ص١٤٧.

[١٠٢] هذا المثال نقله عبده الراجحي من كتاب "Fundamentals of Linguistic Analysis" لـ "Ronald Langacker".

[١٠٣] انظر: الراجحي، المرجع نفسه، ص١٤٨.

[١٠٤] المرجع نفسه.

[١٠٥] انظر: عباس محمود العقاد، **أشتات مجتمعات في اللغة والأدب**، (القاهرة: دار المعارف، ط٦، ١٩٨٨م)، ص١٤٩.

لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[١٠٦]، ويقول العقاد: "وليست (لا تخاف) نتيجة لضرب البحر أو فتح الطريق فيه لأن الكلام بعد الأمر جملة أخرى في معنى أن يقال: أنت لا تخاف ولا تخشى"[١٠٧]. وندرك من هذا المثال بأن العامل لا تنفصل عن أثرها في حركات الإعراب، وهو قد يأتي ظاهرا أو مقدّرا.

وأما عباس حسن فقد صرحّ بأن قضية العامل هي سبب "في تعقيد النحو، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة"[١٠٨]، ولكنه يرى أن "الأخذ برأي الجمهرة في أمر العامل، إنما هو أخذ بالأيسر عملًا وتطبيقًا وإفادة، بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به، ذلك أن الواقع اليقيني، يقطع بأن الذي يجلب الحركات ويغيرها، ويداور بينها إنما هو المتكلم"[١٠٩]. ومن أبرز كتبه كتاب النحو الوافي الذي لا يخلو منهجه عن نظرية العوامل.

النتائج

وإذا تكلّمنا عن النحو العربي التراثي فيتبادر على الفور إلى أذهاننا أن نشأته بدأت منذ زمن أبي الأسود الدؤلي حيث يأتي بنقط الإعراب. وأتى بعده أبو إسحق الحضرمي حيث يطوّر محاولة أبي الأسود في تقعيد النحو العربي، وكان يوسّع محاولته في تقعيد النحو معتمدًا على القياس والعلل اعتمادًا شديدًا. وكذلك سلك أوائل النحاة وهم عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب. وأما الخليل ابن أحمد الفراهيدي فهو من أبرز نحاة البصرة، وكان يرأس نظرية العوامل والمعمولات وطوّرها تلميذه سيبويه. وهذه التيارات تستمرّ إلى أيّام تطوير النحو العربي في الأندلس على قيادة جودي بن عثمان المورووري ما عدا ابن مضاء القرطبي إذ أتى بكتابه الخطير "كتاب الردّ على النحاة" وهو لم يوافق على بعض القواعد الواردة في النحو العربي التراثي. واكتشف الباحث أن "كتاب الردّ على النحاة" لابن مضاء يتضمن أحد عشر اعتراضا من الاعتراضات الغريبة. ومن هذه الاعتراضات وجد الباحث أن الردّ من ابن مضاء في قضية العوامل هي من أشد الاعتراضات على نحاة المشرق. ومع هذا الأمر أن شوقي ضيف المحقِّق الوحيد لهذا الكتاب يحاول محاولةً دِفاعًا عن أفكاره الاعتراضية على سبيل المثال أن العامل هو المتكلم. وأدرك الباحث أن هذا الاعتراض من ابن مضاء تأثَّر بفكرة ابن جني أن لكل ما يرفع، وينصب، ويجرّ، ويجزم هو المتكلم نفسه. ورأى الباحث أن ابن جني يطرح هذه الفكرة لأنه من اللغويين أكثر من النحويين، فنظرته على أن العامل الرافع أو الناصب أو الجارّ أو الجازم هو المتكلم بسبب هو يريد أن يركّز على مخارج

[١٠٦] سورة طه: ٧٧.

[١٠٧] انظر: العقاد، **أشتات مجتمعات في اللغة والأدب**، ص١٥١.

[١٠٨] انظر: عباس حسن، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، (القاهرة: دار المعارف، د.ط، ١٩٦٦م)، ص١٨٦.

[١٠٩] المرجع نفسه، ص١٩١.

الأصوات؛ فالمتكلم ينطق الحروف باستخدام مخارج الأصوات وهي الوسيلة لإصدار الصوت له. منطقِيًّا كلام ابن جني صحيح ولكن ابن مضاء لا يضع الشيء في مكانه المستحَقّ.

المقترحات

امتدادًا للنتائج السابقة، فإن الباحث يقترح المقترحات الآتية:

١. ضرورة اكتشاف آراء بعض النحاة المحدثين في النحو العربي اكتشافا دقيقا حيث تنتشر آراءهم انتشارا واسعا في دراسة النحو حاليًا.
٢. عدم الاعتماد على فكرة تجديد النحو العربي وتيسيره اعتمادًا شديدًا وفيها غموض وإبهام لتطبيقها.
٣. إجراء دراسة شاملة في تقديم موقف بعض النحاة المحدثين وآراءهم الاعتراضية بالتفصيل وإبراز علاقتها بعلم اللغة الحديث.
٤. إجراء دراسة ميدانية للتعرّف على شيوع دراسة تيسير النحو العربي في مستوى الجامعة بالنظر إلى أي مدى هذه الدراسة ناجحة في تدريسها.
٥. إجراء دراسة مقارنة لإيجاد أفضل الطرق في تعليم النحو العربي بين القديم والحديث.

المراجع

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (١٩٨٥م). **اللمع في العربية**. ط٢. تحقيق: حامد المؤمن. بيروت: مكتبة نهضة العربية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (٢٠١٠م). **الخصائص**. ط٢. تحقيق: محمد علي النجار. بيروت: عالم الكتاب.

ابن السراج، محمد بن إبراهيم. (١٩٨٥م). **الأصول في النحو**. ط١. تحقيق: عبد الحين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن. (١٩٩٨م). **المُقَرّب ومعه مُثُل المُقَرّب**. ط١. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله. (٢٠٠٥م). **شرح ابن عقيل**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مكتبة دار التراث.

ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن. (د.ت). **كتاب الردّ على النحاة**. تحقيق: شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف.

ابن هشام، عبد الملك. (١٩٨٩م). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. ط١. تحقيق: ح. الفاخوري. بيروت: دار الجيل.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (٢٠٠٩م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار الطلائع.

حسن، عباس. (١٩٦٦م). **اللغة والنحو بين القديم والحديث**. القاهرة: دار المعارف.

حسن، عباس. (١٩٧٣م). **النحو الوافي**. ط٤. القاهرة: دار المعارف.

الراجحي، عبده. (١٩٨٦م). **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**. بيروت: دار النهضة العربية.

الراجحي، عبده. (٢٠٠٨م). **التطبيق النحوي**. ط١. عمان: دار المسيرة.

الزجاجي، أبو القاسم. (١٩٨٦م). **الإيضاح في علل النحو**. ط٥. تحقيق: مازن المبارك. بيروت: دار النفائس.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (د.ت). **الكتاب**. ط١. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الجيل.

الصنعاني، ابن يعيش. (١٩٩١م). **التهذيب الوسيط في النحو**. ط١. تحقيق: فخر صالح سليمان. بيروت: دار الجيل.

ضيف، شوقي. (١٩٩٥م). **المدارس النحوية**. ط٦. القاهرة: دار المعارف.

عرفة، محمد أحمد. (د.ت). **النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة**. مصر: مطبعة السعادة.

العقاد، عباس محمود. (١٩٨٨م). **أشتات مجتمعات في اللغة والأدب**. ط٦. القاهرة: دار المعارف.

عيد، محمد. (١٩٩٧م). **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**. ط٦. القاهرة: عالم الكتب.

الغلاييني، مصطفى. (٢٠٠٥م). **جامع الدروس العربية**. القاهرة: دار الحديث.

القفطي, جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف. (٢٠٠٤م). **إنباه الرواة على أنباه النحاة**. ط١. تحقيق: محمد أبو الفاضل إبراهيم. بيروت: مكتبة العصرية.

المبرد، محمد بن يزيد. (١٩٩٩م). **المقتضب**. ط١. تحقيق: حسن حمد. بيروت: دار الكتب العلمية.

محمد، عاطف فضل. (٢٠١١م). **النحو الوظيفي**. ط١. عمان: دار المسيرة.

المخزومي، مهدي. (١٩٨٧م). **الدرس النحوي في بغداد**. ط٢. بيروت: دار الرائد العربي.

الهاشمي، السيد أحمد. (٢٠٠٨م). **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والديع**. ط٤. تحقيق: محمد التونجي. بيروت: مؤسسة المعارف.